

دول الخليج والحرب الروسية- الأوكرانية: مساعي الاستقلالية الاستراتيجية تجاه الصراع

غوكهان أرلي

»

يمكن القول بأن دول السعودية والإمارات وقطر قد طوّرت سياسات خارجية في سياق مساعيها للاستقلالية الاستراتيجية تجاه الصراع العالمي الذي فجرته الحرب الروسية-الأوكرانية. منذ البداية، ربطت دول الخليج هذه الأزمة بقضايا الأمن والطاقة، وفي هذا السياق اتبعت دول الخليج سياسة متوازنة من خلال وقوفها على نفس المسافة مع الولايات المتحدة وروسيا.

“

تحولت تحركات التعبئة العسكرية التي قامت بها روسيا على الحدود الأوكرانية منذ بداية عام 2022 إلى غزو عسكري لأوكرانيا في 24 فبراير/ شباط 2022. وهناك قناعة أنه منذ بدء العملية العسكرية حتى الآن، لم تتمكن القوة العسكرية الروسية من استهداف أوكرانيا بالقدرة المتوقعة لها، وأن أوكرانيا أظهرت مقاومة عسكرية وتضامناً وطنياً أكثر مما كان



كما هو معروف أن الولايات المتحدة التي تعتبر الضامن الرئيسي لأمن الدول الخليجية قد رفضت الغزو الروسي لأوكرانيا، وتحول رفضها إلى معارضة كبيرة على مستوى المجتمع الدولي، بينما تابعت الدول الخليجية بحذر هذا الرفض. من ناحية أخرى ترددت دول الخليج في المشاركة في ضغوطات المنظمات الدولية والعقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة على روسيا. وهكذا تبنت دول الخليج موقفاً نحو مساعي الاستقلالية الاستراتيجية في الصراع الروسي الأوكراني، من خلال توحيد مساعيها للاستقلالية في تحركاتها السياسية وسياساتها في مجال الطاقة. في الوقت نفسه، فإن دول الخليج التي تعتبر لاعباً عالمياً ازداد دوره خلال أزمة الطاقة التي سببتها الحرب الروسية الأوكرانية، أصبح لديها فرصة لاستخدام استمرار علاقاتها مع روسيا كورقة رابحة في علاقاتها مع الولايات المتحدة.

مساعي الاستقلالية في السياسة الخارجية لدول الخليج

يمكن القول إن دول السعودية والإمارات وقطر قد طوّرت سياسات خارجية في سياق مساعيها للاستقلالية الاستراتيجية تجاه الصراع العالمي الذي فجرته الحرب الروسية-الأوكرانية. منذ البداية، ربطت دول الخليج هذه الأزمة بقضايا الأمن والطاقة، وفي هذا السياق اتبعت دول الخليج سياسة متوازنة من خلال وقوفها على نفس المسافة مع الولايات المتحدة وروسيا. وفي هذا السياق، حافظت دول الخليج على علاقاتها الاستثمارية

المتحدة، وتشكّلت تحركات دول المناطق المجاورة للأزمة وفقاً لهذه التطورات. وفي هذا السياق، كانت ترجيحات السياسة الخارجية للدول التي تنتهج سياسة خارجية مكثفة في دول الخليج مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، تعكس في المقام الأول سياسة توازن بين روسيا والولايات المتحدة.

متوقعاً. لقد أثر الغزو الروسي لأوكرانيا المستمر منذ أكثر من شهر على سلاسل التوريد العالمية بين دول أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، وعلى الأمن الغذائي والسيبراني لجميع المناطق ككل، وعلى الأمن القومي للدول. وتحول التدخل الروسي في وقت قصير إلى توترات بين روسيا والغرب وبين روسيا والولايات





الطبيعي المسال من 77 مليون طن إلى 110 مليون طن، قد تحوّلت إلى جهة فاعلة مهمة في مجال الطاقة من خلال الولايات المتحدة. ولو أخذنا بعين الاعتبار تعاون قطر مع بريطانيا في مجال الغاز الطبيعي المسال بعد خروج الأخيرة من الاتحاد الأوروبي، يمكن ملاحظة أن قطر ليست جهة فاعلة مهمة في مجال الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة فقط، بل يمكن أن تكون مزوداً مهماً لإمدادات الطاقة إلى أوروبا.

وفي هذا السياق، فإن تصريحات أمير قطر تميم بن حمد، بأنهم يتوقعون أن ترتفع الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في قطر إلى 126 مليون طن سنوياً في الفترة 2025-2027، جعلت مكانة قطر مركزية في مجال إمدادات الطاقة. لكن العلاقات بين قطر وروسيا والمزاعم بأن عناصر وأدوات النفوذ الروسي في الشرق الأوسط ستمنع الغاز القطري من الوصول إلى أوروبا، تجعل هذه المسألة معقدة في ظل الوضع الراهن. حيث أعلنت قطر أنها تستطيع توجيه 10% - 15% من طاقتها التصديرية

والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، وأعرب عن استعداد بلاده للوساطة. وفي هذا السياق يمكننا القول بالمعنى السياسي، إن السعودية والإمارات وقطر لم تعارض روسيا بشكل مباشر في البداية، ولم تعلن هذه الدول أنها ستشارك في العقوبات الاقتصادية-المالية التي ستفرضها المنظمات والمؤسسات الدولية وباقي الدول ضد روسيا.

المساعي الخليجية للاستقلالية في سياسة الطاقة

قبل أن تتحول الأزمة إلى تدخل عسكري واسع النطاق، كان أول زعيم خليجي يستقبله الرئيس جو بايدن في الولايات المتحدة هو أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. ومن أهم المسائل التي تناولها اجتماع بايدن والشيخ تميم كانت زيادة الولايات المتحدة لإمداداتها من الطاقة وصادرات الغاز الطبيعي المسال من قطر إلى أوروبا. وفي هذا الإطار، فإن قطر التي تهدف إلى زيادة طاقتها الإنتاجية السنوية من الغاز

المستمرة مع روسيا ولم ترغب في الإضرار بعلاقاتها مع روسيا في قضايا التعاون السياسي والدبلوماسي والأمني. ولتحقيق هذه الغاية، لم تقرر البورصة الإماراتية وصندوق الاستثمار القطري وقف استثمارتهما وأصولهما في روسيا.

وفي إطار الإدانات على المستوى السياسي، امتنعت الإمارات مع الهند والصين عن التصويت لإدانة روسيا في مجلس الأمن الدولي. في الوقت نفسه، قام كل من وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني ووزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد بإجراء زيارة إلى موسكو وعقد اجتماعات مع نظيريهما الروسي سيرغي لافروف، لمناقشة التطورات الإقليمية وعلى رأسها التطورات في سوق الطاقة. من ناحية أخرى، أعرب مجلس الوزراء السعودي عن دعمه للجهود الدولية الرامية لتخفيف حدة التوتر في أوكرانيا من خلال الحوار والدبلوماسية. كما أجرى ولي العهد السعودي اتصالات هاتفية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

للغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا بناء على الحد الأقصى للأرقام بما يتماشى مع متطلبات الولايات المتحدة. ولو نظرنا إلى بيانات عام 2020، سترى أن قطر قامت بتسويق 14% فقط من قدرتها التصديرية للغاز الطبيعي المسال بعقود قصيرة الأجل. من ناحية أخرى، فإن أستراليا والولايات المتحدة اللتين تعتبران مصدرين مهمين للغاز الطبيعي المسال في العالم، حققنا صادراتهما من الغاز الطبيعي المسال زيادة في العقود قصيرة الأجل بمعدل 37% و 68%. لذلك، لو أخذنا بعين الاعتبار زيادة الطاقة الإنتاجية والعقود التي سيتم إلغاؤها، يمكننا القول إن قطر ستصبح أكثر أهمية في توريد الطاقة إلى أوروبا في الفترة 2025-2027.

شهدت الأزمة الروسية الأوكرانية أيضاً مساعٍ من دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل الاستقلالية في سياسة الطاقة. حيث أن من المعروف أن الإمارات كانت تعارض اللوائح المطبقة في إطار اتفاقيات أوبك وخفض حصص الإنتاج لفترة من الوقت. في الحقيقة، أدت مطالب الإمارات فيما يتعلق بزيادة إنتاجها النفطي أيضاً إلى مناقشات مغلقة مع السعودية أكثر من مرة خلال الاجتماعات التي تم عقدها داخل أوبك. وعقب اجتماع أوبك+ الذي عقد في مارس أثناء التدخل العسكري الروسي، أصدرت الإمارات قرار بزيادة إنتاج النفط اليومي في أبريل/ نيسان بمقدار 400 ألف برميل. صدر بعد ذلك في منتصف شهر مارس/ آذار تصريح للسفير الاماراتي في واشنطن يوسف العتيبة جاء فيه: "إن الإمارات ستشجع

وتدعم زيادة إنتاج النفط". كما أن إجراء المسؤولين الإماراتيين محادثات مع مسؤولي ملف الطاقة في حكومة بايدن في أبو ظبي قبل إصدار هذا التصريح، وترحيب وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن بهذا التصريح، يدل على أن هناك مساعٍ للإمارات من أجل الاستقلالية الاستراتيجية في سياسة الطاقة بين روسيا والولايات المتحدة.

وإلى جانب قطر والإمارات تسعى السياسة السعودية أيضاً في الطاقة تجاه الأزمة إلى تحقيق التوازن والاستقلالية. حيث نرى في السنوات الأخيرة أن اتفاقاً تم بين السعودية وروسيا على مبادئ معينة في إطار أوبك+ في سياق سياسة تحديد أسعار النفط بطريقة مضبوطة وإبقائها مرتفعة. وفي هذا السياق، وفي مناخ تحولت فيه الأزمة إلى أزمة طاقة، اتخذت السعودية خطوات قد تكون مفيدة لروسيا من أجل إعادة توفير الضمان الأمني الأمريكي. وكانت أهم هذه الخطوات، الإعلان عن أن السعودية تجري محادثات مع الصين للقيام بجزء من تجارة نفطها باليوان الصيني. وفي هذا السياق، فإن السعودية التي لم يعمل بايدن على إقامة علاقات وثيقة معها منذ فترة الحملة الانتخابية له، تحاول أن تحقق التوازن مع الولايات المتحدة من خلال تعزيز ارتباطاتها الاقتصادية مع الصين، إضافة إلى تطوير علاقاتها في مجال الصناعات الدفاعية مع روسيا. حيث أن إمكانية تداول اليوان الصيني في تجارة النفط السعودي سيؤثر سلباً على تداول وهيمنة ومكانة الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية.

إن عودة السعودية إلى العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة يظهر أن السعودية تبحث عن استقلالية استراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا. وفي هذا الإطار، قال مسؤولون أمريكيون إنه تم إرسال أنظمة الدفاع الجوي (باتريوت) إلى السعودية كمؤشر على حسن النية من أجل استعادة الثقة في العلاقات الثنائية وخفض أسعار النفط في أسواق الطاقة. كما قال مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جيك سوليفان في تصريحات له إن سبب إرسال الولايات المتحدة المنظومة الدفاعية الجوية إلى السعودية هو تصاعد هجمات الحوثيين.

وفي النتيجة، فإن التدخل العسكري الذي قامت به روسيا ضد أوكرانيا أجبر دول الخليج ودول الجوار الأخرى على البحث عن سياسات تجاه الأزمة. حيث تقوم دول الخليج التي تربطها علاقات تعاون وثيقة في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية مع كل من روسيا والولايات المتحدة، بجهود دبلوماسية مكثفة تجاه الأزمة. ويمكن القول إن السعودية والإمارات وقطر حوّلت الأزمة خلال الشهر الأول إلى فرصة للسياسة الخارجية، وسعت إلى الاستقلالية السياسية والاستقلالية في سياسات الطاقة. لذلك، تحاول دول الخليج تحقيق موقع لها في مساعي الاستقلالية الاستراتيجية في إطار الأزمة من خلال توحيد القضايا السياسية وقضايا الطاقة. ■

غوكهان ارابي: أكاديمي وباحث من تركيا. منسق الدراسات الخليجية في مركز اورسام.